



## الهيئة العامة للتخصيص والشراكة

مراسيم سلطانية

# مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩ / ٥٤

بإنشاء الهيئة العامة للتخصيص والشراكة وإصدار نظامها

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٩/٥٤

### بإنشاء الهيئة العامة للتخصيص والشراكة وإصدار نظامها

نحن قابوس بن سعيد

سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ، وعلى نظام الهيئات والمؤسسات العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١١٦ ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٩ بإنشاء الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية وإصدار نظامها ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

### المادة الأولى

تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للتخصيص والشراكة » تتبع مجلس الوزراء ويعمل في شأنها بأحكام النظام المرفق .

### المادة الثانية

تكون للهيئة العامة للتخصيص والشراكة الشخصية الاعتبارية ، وتمتع بالاستقلال المالي والإداري .

### المادة الثالثة

تؤول إلى الهيئة العامة للتخصيص والشراكة الأصول والمخصصات بكل من الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية ، ودائرة التخصيص بالمديرية العامة للاستثمارات بوزارة المالية ، كما ينقل إليها بذات درجاتهم ومخصصاتهم المالية جميع موظفي الجهتين المذكورتين .

### المادة الرابعة

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخصيص والشراكة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام المرفق .

### المادة الخامسة

يلغى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٩ بإنشاء الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية وإصدار نظامها ، كما يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم ، والنظام المرفق ، أو يتعارض مع أحكامهما .

### المادة السادسة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٢٧ من شوال سنة ١٤٤٠هـ  
الموافق : ١ من يوليو سنة ٢٠١٩م

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

## نظام الهيئة العامة للتخصيص والشراكة

### الفصل الأول

### تعريفات وأحكام عامة

#### المادة ( ١ )

في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها , ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

#### الهيئة :

الهيئة العامة للتخصيص والشراكة .

#### المجلس :

مجلس إدارة الهيئة .

#### الرئيس :

رئيس المجلس .

#### الرئيس التنفيذي :

الرئيس التنفيذي للهيئة .

#### الجهة المختصة :

الوزارات , والهيئات العامة , والمؤسسات العامة , وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة المعنية بمشروع التخصيص أو مشروع الشراكة .

#### الإطار الاستراتيجي :

الخطة المتوسطة أو الطويلة المدى التي تقوم الهيئة بإعدادها , وتحدد أغراض وطرق تنفيذ مشاريع الشراكة وأولويتها .

#### المشروع العام :

المرافق والمنشآت الحكومية .

#### مشروع التخصيص :

المشروع العام أو الشركات المملوكة للحكومة كلياً أو جزئياً التي يقرر مجلس الوزراء نقل ملكيتها أو إدارتها بحسب الأحوال لشخص خاص .

#### برنامج التخصيص :

الخطة التي تعدها الهيئة طبقاً لأحكام القانون , والتي توضح السياسات والأغراض الخاصة بمشاريع التخصيص وطرق تنفيذها والمدد الزمنية المتعلقة بها .

#### مشروع الشراكة :

مشروع يكون الغرض منه القيام بأعمال أو تقديم خدمات عامة لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية تتوافق مع استراتيجية السلطنة وخطتها التنموية , أو إجراء تحسين أو تطوير لخدمة عامة قائمة أو رفع كفاءتها , يتم طرحه وفقاً لأحكام القانون .

#### برنامج توازن :

نهج تعاوني يقوم على أساس مكافأة الإنجازات المتوقعة , يتم تطبيقه بين الأطراف في إطار التعاقدات المشار إليها في المادة (٣) من هذا النظام .

#### مشاريع التحويل إلى شركات :

المشروع العام الذي يقرر مجلس الوزراء تحويله إلى شركة مساهمة عمالية تكون مملوكة بالكامل للحكومة .

## مشاريع الهيئة :

مشروع التخصيص، ومشروع الشراكة ، ومشاريع التحويل إلى شركات ، وبرنامج توازن .

## القانون :

قانون التخصيص أو قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بحسب الأحوال .

## المادة ( ٢ )

يكون مقر الهيئة محافظة مسقط ، ويجوز إنشاء فروع لها في المحافظات بقرار من المجلس .

## المادة ( ٣ )

يجب على وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية ) والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (٥٠%) خمسين بالمائة الالتزام بتضمين عقود مشاريع البنية الأساسية التي يحددها المجلس ، وعقود توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية ، التي تزيد قيمتها على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين ريال عماني ، بندا ينص على التزام الأطراف بميزة التعامل ببرنامج توازن ، وذلك بمراعاة الضوابط والمعايير المشار إليها في البند (٣) من المادة (١٠) من هذا النظام .

وتستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة مشاريع التخصيص ، ومشاريع الشراكة ، ومشاريع التحويل إلى شركات .

## المادة ( ٤ )

تستثنى من أحكام المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٨ بشأن توقيع المعاملات المالية الخارجية والداخلية ، التعاقدات التي تبرمها الهيئة في إطار تنفيذ برنامج توازن .

## الفصل الثاني أهداف واختصاصات الهيئة

### المادة ( ٥ )

تهدف الهيئة إلى تحقيق الآتي :

- ١ - تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع دور القطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع الهيئة .
- ٢ - المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ، وتعزيز القيمة المحلية المضافة ، وتنويع مصادر الدخل .
- ٣ - المساهمة في بناء قدرات المواطنين ، وزيادة فرص العمل لهم .
- ٤ - المساهمة في زيادة القوة السوقية والتنافسية ، وتنمية سوق رأس المال .

### المادة ( ٦ )

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات الآتية :

#### أولا : اختصاصات عامة :

- ١ - تنفيذ سياسات الحكومة الرامية إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني عن طريق تنفيذ مشاريع الهيئة .
- ٢ - مراجعة وتقييم مشاريع الهيئة بصورة دورية ، بما يضمن استمراريتها والمحافظة عليها وزيادة قيمتها وضمان توافقها مع السياسة العامة للدولة .
- ٣ - التوعية بأهمية مشاريع الهيئة ، ورفع مستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها للارتقاء بهذه المشاريع .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات في القطاعات والمجالات التي يتم في إطارها تنفيذ مشاريع الهيئة .
- ٥ - تمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات والملتقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة .

٤ - دعم وتشجيع تدريب وتأهيل الكوادر العمانية في جميع القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية .

٥ - تعزيز القيمة المحلية المضافة الناتجة عن العقود في إطار تنفيذ برنامج توازن .

٦ - إدارة المفاوضات الخاصة بتطبيق برنامج توازن مع الشركات المتعاقد معها بالتزامن مع المفاوضات الخاصة بالشروط والمواصفات الفنية والأسعار التي تستقل بها الجهات المعنية (المدنية والعسكرية والأمنية) بالتنسيق مع تلك الجهات , وذلك وفق الضوابط التي يحددها المجلس .

## الفصل الثالث مجلس الإدارة واختصاصاته

### المادة (٧)

يتولى إدارة الهيئة وتنظيم شؤونها مجلس إدارة يشكل من (٧) سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس , يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء .

### المادة (٨)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه (٤) أربع مرات على الأقل في السنة , ويجوز دعوته للانعقاد كلما اقتضت الضرورة ذلك , ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه , على أن يكون من بينهم الرئيس .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين , وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع .

وللمجلس أن يدعو من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من ممثلي الجهات المختصة أو من غيرهم لحضور اجتماعاته دون أن يكون لهم حق التصويت .

ثانيا : في مجال مشاريع التخصيص , ومشاريع الشراكة , ومشاريع التحويل إلى شركات :

١ - وضع الإطار الاستراتيجي , وإعداد الخطط والإجراءات اللازمة لاختيار وتنفيذ مشاريع التخصيص , ومشاريع الشراكة , ومشاريع التحويل إلى شركات بها يتناسب مع أولويات الاقتصاد الوطني .

٢ - رفع كفاءة استغلال وإدارة الموارد الاقتصادية والمرافق العامة , وتوسيع القاعدة الإنتاجية للسلطنة .

٣ - تقليل الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة في تمويل مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة وتطويرها ورفع كفاءتها .

٤ - تقديم الدعم الفني للجهة المختصة في أثناء تنفيذ عقد التخصيص , أو عقد الشراكة .

٥ - التحقق من أداء مشاريع التخصيص ومشاريع الشراكة , ومشاريع التحويل إلى شركات , ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة لها , والجدول الزمني المحدد لها , وتحديد النواحي التي يتعين تحسينها بالتنسيق مع الجهة المختصة .

٦ - تقييم الآثار المترتبة على قيام الحكومة بحوالة أو نقل أي أصول أو أموال مملوكة لها , أو بأي أعمال أو أنشطة تكون ذات صلة بمشاريع التخصيص أو مشاريع الشراكة أو مشاريع التحويل إلى شركات .

ثالثا : في مجال برنامج توازن :

١ - العمل على نقل المهارات والخبرات وأفضل الممارسات الدولية في كافة المجالات لوحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) والشركات والأفراد .

٢ - دعم قدرة الجهات العسكرية والأمنية على الإنتاج , وتعزيز المعرفة لديها ونقل التقنيات الحديثة إليها .

٣ - دعم قطاعات اقتصادية يحددها المجلس كقطاعات استراتيجية من خلال العمل على دمج التقنيات الحديثة فيها , وتعديل التقنيات المستخدمة بها .

## المادة (٩)

يعين المجلس في أول اجتماع له من بين أعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس عند غيابه , أو قيام مانع يحول دون ممارسة اختصاصاته .

## المادة (١٠)

يكون للمجلس كافة الصلاحيات اللازمة لممارسة الهيئة اختصاصاتها , وتحقيق أهدافها , وله بصفة خاصة الآتي :

- ١ - وضع السياسة العامة التي تسير عليها الهيئة في ممارسة اختصاصاتها , وتحقيق أهدافها , ومتابعة تنفيذها .
- ٢ - اعتماد الإطار الاستراتيجي اللازم لتنفيذ مشاريع الشراكة .
- ٣ - وضع ضوابط ومعايير تطبيق برنامج توازن , والاستثناء منه , ويصدر بالاستثناء قرار من المجلس لكل حالة على حدة .
- ٤ - اعتماد المعايير والإجراءات اللازمة للموافقة على مشاريع الشراكة .
- ٥ - إعداد برنامج التخصيص ودراسة مشاريع التحويل إلى شركات بالتنسيق مع وزارة المالية , ورفعها إلى مجلس الوزراء للاعتماد .
- ٦ - الموافقة على طرح مشروع الشراكة والإعلان عنه .
- ٧ - اعتماد الوثائق الخاصة بطرح مشروع الشراكة , واختيار المرشح الفائز .
- ٨ - إعداد الدعوات لتقديم العطاءات الخاصة بمشاريع التخصيص ومشاريع الشراكة , ومباشرة إجراءات طرح المناقصات , والمفاوضات , وإجراء التقييمات الخاصة بمشاريع التخصيص ومشاريع الشراكة , والإشراف عليها بالتنسيق مع الجهة المختصة .
- ٩ - اختيار مقدم العطاء الأفضل لتنفيذ مشاريع التخصيص , ومشاريع الشراكة .
- ١٠ - اعتماد عقود الشراكة , والموافقة على تعديلها وإنهائها .
- ١١ - إبرام عقود التخصيص بعد موافقة مجلس الوزراء .
- ١٢ - الموافقة على الأفكار المقدمة من الأشخاص بشأن مشاريع الشراكة .
- ١٣ - اعتماد اللوائح الإدارية والمالية وسياسات الحوكمة بالهيئة .
- ١٤ - اعتماد ونشر السياسات الإرشادية الخاصة بتنفيذ مشاريع الشراكة , بما في ذلك

الدليل الإرشادي الخاص بهذه المشاريع .

١٥ - التعاقد مع استشاريين لتقديم الاستشارات المتعلقة بمشاريع التخصيص , ومشاريع الشراكة , ومشاريع التحويل إلى شركات .

١٦ - الموافقة على قبول المنح والمساعدات الفنية , وذلك بعد التنسيق مع الجهات المعنية .

١٧ - تحديد الرسوم التي تتقاضاها الهيئة نظير ما تقدمه من خدمات , وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

١٨ - تعيين أمين سر المجلس , وتحديد اختصاصاته .

١٩ - اعتماد الميزانية السنوية , والحساب الختامي للهيئة , ورفعهما إلى وزارة المالية لاعتمادهما .

٢٠ - تشكيل لجان متخصصة من بين أعضاء المجلس أو غيرهم وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها , ولا تكون توصيات هذه اللجان أو قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس .

٢١ - اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وإنشاء التقسيمات التنظيمية الفرعية وتحديد اختصاصاتها .

٢٢ - إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ذات الصلة باختصاصات الهيئة , وذلك بمراعاة القوانين والنظم النافذة في السلطنة .

٢٣ - اعتماد التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة , ورفعها إلى مجلس الوزراء .

## المادة (١١)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح , يتعين على الرئيس وعضو المجلس إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو الاتفاقيات التي تبرمها الهيئة إخطار المجلس بذلك , والتنحي عن نظر الموضوع المعروض بشأن ذلك العقد , أو تلك الاتفاقية .

ويسري حكم الفقرة السابقة إذا كان العضو أو زوجه أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثالثة يملك حصة في الشركة التي تتعاقد معها الهيئة , أو كان عضواً في مجلس إدارتها .

- وتحديد اختصاصاتها بالتنسيق مع الجهات المعنية , وعرضهما على المجلس .
- ٤ - إعداد مشروع الميزانية السنوية , والحساب الختامي للهيئة , وعرضهما على المجلس .
- ٥ - إعداد خطط وبرامج العمل في الهيئة , وعرضها على المجلس .
- ٦ - إعداد تقارير دورية , وتقارير سنوي عن أنشطة الهيئة , وعرضها على المجلس .
- ٧ - إعداد مشروعات الاتفاقيات , ومذكرات التفاهم , وعرضها على المجلس .
- ٨ - أي اختصاصات أخرى يصدر بها قرار من المجلس .

## الفصل الخامس مالية الهيئة

### المادة (١٦)

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تلتزم برفعها إلى وزارة المالية للاعتماد , وتبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر يناير , وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام , وذلك فيما عدا السنة المالية الأولى , فتبدأ من تاريخ العمل بهذا النظام إذا كان لاحقاً على التاريخ المشار إليه , وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من العام ذاته .

### المادة (١٧)

تتكون موارد الهيئة من الآتي :

- ١ - الاعتمادات التي تخصص للهيئة في الميزانية العامة للدولة .
- ٢ - حصيله المبالغ التي تتقاضاها الهيئة مقابل ما تؤديه من خدمات .
- ٣ - عوائد استثمار أموال الهيئة في الودائع المصرفية وغيرها من المجالات التي يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية .
- ٤ - ما يحدده المجلس من موارد أخرى بعد موافقة مجلس الوزراء .

ويترتب على مخالفة أحكام الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة بطلان العقد أو الاتفاقية , وذلك دون الإخلال بمساءلة المخالف .

كما يحظر على الرئيس وعضو المجلس وموظفي الهيئة , الحصول على أي منفعة شخصية أو مالية أو مادية أو غيرها تتصل بمشاريع الهيئة , سواء أكانت تلك المنفعة مباشرة أم غير مباشرة .

### المادة (١٢)

يلتزم الرئيس وعضو المجلس وموظفو الهيئة بعدم إفشاء سرية المعلومات التي يطلعون عليها , إذا كانت سرية بطبيعتها , أو بمقتضى تعليمات تصدر بذلك , ويستمر هذا الحظر قائماً بعد زوال العضوية , أو انتهاء العلاقة الوظيفية .

## الفصل الرابع

### الرئيس التنفيذي واختصاصاته

### المادة (١٣)

يكون للهيئة رئيس تنفيذي , يصدر بتعيينه قرار من المجلس بطريق التعاقد .

### المادة (١٤)

يمثل الرئيس التنفيذي الهيئة في صلاتها بالغير , وأمام القضاء .

### المادة (١٥)

تكون للرئيس التنفيذي كافة الصلاحيات المقررة لرئيس الوحدة وفقاً للقوانين المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة , وله بصفة خاصة ما يأتي :

١ - تنفيذ السياسة العامة للهيئة , وقرارات المجلس .

٢ - إدارة الهيئة , والإشراف على موظفيها .

٣ - إعداد الهيكل التنظيمي للهيئة , والتقسيمات التنظيمية الفرعية



# مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩ / ٥١

بإصدار قانون التخصيص

## المادة ( ١٨ )

تودع أموال الهيئة في حساب مصرفي أو أكثر بأحد المصارف المرخص لها بالسلطنة , ويصدر بفتح تلك الحسابات قرار من الرئيس التنفيذي بعد التنسيق مع وزارة المالية , ويصدر بقواعد وإجراءات الصرف من هذه الأموال قرار من المجلس .

## المادة ( ١٩ )

تعفى الهيئة من جميع الضرائب والرسوم , وذلك دون الإخلال بأحكام قانون الجمارك الموحد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

## المادة ( ٢٠ )

يكون للهيئة أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيها , وتعتبر أموالها أموالاً عامة , وتتمتع بمزايا وحقوق أموال الخزنة العامة وامتيازاتها على أموال المدنيين , وللهيئة حماية هذه الأموال بالطرق ووفق الإجراءات المنصوص عليها في نظام تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من المبالغ المستحقة لوحدات الجهاز الإداري للدولة .

## المادة ( ٢١ )

يكون للهيئة مراقب حسابات مرخص له بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة , يصدر بتعيينه وتحديد أتعابه قرار من المجلس , وتستثنى أعمال الهيئة المتصلة بالجهات الأمنية والعسكرية من رقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة .

**مرسوم سلطاني**  
**رقم ٢٠١٩/٥١**  
**بإصدار قانون التخصيص**

نحن قابوس بن سعيد

سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ,  
وعلى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٧ ,  
وعلى قانون المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٦ ,  
وبعد العرض على مجلس عمان ,  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

**رسمنا بما هو آت**

**المادة الأولى**

يعمل بقانون التخصيص , المرفق .

**المادة الثانية**

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخصيص والشراكة اللائحة التنفيذية للقانون المرفق خلال مدة لا تزيد على (١) سنة من تاريخ العمل به ,  
كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه , وإلى أن تصدر يستمر العمل باللوائح  
والقرارات المعمول بها , بما لا يتعارض مع أحكامه .

**المادة الثالثة**

يلغى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٧ ,  
كما يلغى كل ما يخالف القانون المرفق , أو يتعارض مع أحكامه .

**المادة الرابعة**

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية , ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٧ من شوال سنة ١٤٤٠هـ  
الموافق : ١ من يوليوس سنة ٢٠١٩م

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

## قانون التخصيص الفصل الأول تعريفات وأحكام عامة

### المادة ( ١ )

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها , ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

#### الهيئة :

الهيئة العامة للتخصيص والشراكة .

#### المجلس :

مجلس إدارة الهيئة .

#### الجهة المختصة :

الوزارات , والهيئات العامة , والمؤسسات العامة , وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة المعنية بمشروع التخصيص .

#### برنامج التخصيص :

الخطة التي تعدها الهيئة طبقا لأحكام هذا القانون , والتي توضح السياسات والأغراض الخاصة بمشاريع التخصيص وطرق تنفيذها والمدد الزمنية المتعلقة بها .

#### المشروع العام :

المرافق والمنشآت الحكومية .

#### مشروع التخصيص :

المشروع العام أو الشركات المملوكة للحكومة كليا أو جزئيا , التي يقرر مجلس

الوزراء نقل ملكيتها أو إدارتها - بحسب الأحوال - لشخص خاص .

#### مشاريع التحويل إلى شركات :

المشروع العام الذي يقرر مجلس الوزراء تحويله إلى شركة مساهمة تكون مملوكة بالكامل للحكومة .

#### شركة المشروع :

الشركتان المنصوص عليهما في المادتين (١٠ و ١١) من هذا القانون .

#### اللائحة :

اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### المادة ( ٢ )

تسري أحكام هذا القانون على مشاريع التخصيص ومشاريع التحويل إلى شركات وعقود الاستشارات التي تبرم بشأنهما , ولا تسري عليها أحكام قانون المناقصات .

### المادة ( ٣ )

تتمتع البيانات والمعلومات ذات الصلة بمشروع أو ببرنامج التخصيص , وبمشاريع التحويل إلى شركات بالسرية التامة , ويحظر على كل من يطلع عليهما بحكم وظيفته الإفصاح عنهما أو إفشأؤهما .

### المادة ( ٤ )

لا يتم تخصيص المشروع العام أو الشركات المملوكة للحكومة كليا أو جزئيا إلا بالكيفية وفي الحدود المبينة في هذا القانون , ويجب أن يكون تخصيص المشروع العام أو الشركات جزءا من برنامج التخصيص .

وبالنسبة لمشروعات التخصيص غير الواردة ضمن برنامج التخصيص , يجب قبل طرحها والإعلان عنها إحالتها إلى مجلس الوزراء , لاعتمادها بعد إجراء التقييم المبدئي لها من الهيئة .

## الفصل الثاني إجراءات الطرح والترسية

### المادة (٥)

يجب أن يخضع مشروع التخصيص لمبادئ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة ، وتحدد اللائحة القواعد والإجراءات المتعلقة بالطرح والترسية ، وتقديم العطاءات وفتح المظاريف ، والوثائق والبيانات التي يجب أن يتضمنها كل مطرووف ، والضمانات المالية ، والمدد القانونية للرد على أصحاب العطاءات ، وغير ذلك .  
وتتولى الهيئة الإعلان والإعداد للمنافسة على مشروع التخصيص على الوجه المبين في اللائحة .

### المادة (٦)

يكون تقييم مشروع التخصيص ومشاريع التحويل إلى شركات بواسطة استشاريين مستقلين ممن تتوفر فيهم شروط الكفاءة الفنية وحسن السمعة والخبرة العالمية تختارهم الهيئة من خلال إجراءات يراعى فيها مبادئ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة .  
وتحدد اللائحة أسس ومعايير التقييم والإجراءات التي يلتزم الاستشاريون باتباعها ، ويعتمد التقييم من الهيئة .

### المادة (٧)

يكون للهيئة أن تدعو إلى عقد اجتماعات مع صاحب العطاء الفائز للتفاوض معه بشأن بعض الأمور الخاصة بالاشتراطات الفنية والمالية ، ولا يجوز أن يتناول التفاوض أي أمور اعتبرت دعوة تقديم العطاءات أنها غير قابلة للتفاوض ، أو لم يبد صاحب العطاء الفائز أي تحفظات عليها في العطاء المقدم منه ، كما لا يجوز إجراء أي تعديل في الشروط الفنية والمالية التي تم تقييم العطاء على أساسها .  
وفي حالة فشل المفاوضات مع صاحب العطاء الفائز ، يحق للهيئة التفاوض مع

مقدمي العطاءات الأخرى بحسب ترتيبهم بالأسس ذاتها المشار إليها في الفقرة السابقة حتى يتم الوصول إلى اتفاق نهائي مع أحدهم ، وإلا رفضتهم جميعا .  
وفي جميع الأحوال ، يحظر على الهيئة أن تعاود إجراء مفاوضات مع مقدم عطاء فشلت المفاوضات معه طبقا لحكم هذه المادة .

### المادة (٨)

يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات التي تحددها الهيئة لكل مشروع تخصيص ، ويتم إرساء مشروع التخصيص على صاحب العطاء الأجدى اقتصاديا ، وذلك على النحو المبين في اللائحة .

### المادة (٩)

تلغى إجراءات طرح مشروع التخصيص في أي من الحالات الآتية :  
١ - إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .  
٢ - إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات جوهرية لا تتوافق مع الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع أو يتعذر تقييمها فنيا وماليا .  
٣ - فشل التفاوض مع مقدمي العطاءات إعمالا لحكم المادة (٧) من هذا القانون .  
٤ - إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .  
وفي جميع الأحوال ، يصدر بالإلغاء قرار من الهيئة ، ويجب أن يكون مسببا ، ولا يجوز لأي من مقدمي العطاءات المطالبة بأي تعويض عن هذا القرار .  
واستثناء مما تقدم ، يجوز قبول العطاء الوحيد في الحالات والحدود التي تبينها اللائحة .

### المادة (١٠)

يجب على صاحب العطاء الفائز بتخصيص المشروع العام تأسيس شركة مساهمة عمالية تؤول إليها جميع الأصول المادية والمعنوية والخصوم الخاصة بهذا المشروع ، كما تحل محله في تنفيذ أغراضه ، وفيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، ويتم تحديد رأس مال الشركة وتقسيمه إلى أسهم وطرحها للاكتتاب على الوجه المبين في اللائحة .

## المادة ( ١١ )

يجوز للمجلس بناء على طلب الجهة المختصة أو من تلقاء نفسه بالتنسيق مع الجهة المختصة , وبعد التنسيق مع وزارة المالية , وموافقة مجلس الوزراء , تحويل مشروع عام أو جزء منه إلى شركة مساهمة تكون مملوكة بالكامل للحكومة بغرض رفع مستوى كفاءة إدارة وتشغيل المشروع العام , أو تمهيدا لتخصيصه , وذلك على الوجه المبين في اللائحة .

وتحل هذه الشركة محل المشروع العام فيما له من حقوق وما عليه من التزامات . ويتولى المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس هذه الشركة , ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وفقا للآلية التي يحددها مجلس الوزراء . ويقدم مجلس إدارة الشركة إلى المجلس تقارير نصف سنوية تشمل على بيان تفصيلي بما قام به من أعمال وما اتخذته من إجراءات في سبيل تهيئة الشركة للتخصيص , على أن يلتزم بما يصدره المجلس في هذا الشأن من قرارات تكون لازمة لإتمام عملية التخصيص .

## المادة ( ١٢ )

يجوز أن تصل نسبة المساهمة الأجنبية في الشركة المشار إليها في المادة (١٠) من هذا القانون إلى (١٠٠%) مائة بالمائة من رأس مالها , ولا يقيد المؤسس الواحد بنسبة معينة من المساهمة في هذه الشركة .

## المادة ( ١٣ )

تؤول حصيلة بيع الأسهم أو الأصول الخاصة بشركة المشروع إلى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء , وذلك بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف التي أنفقت في سبيل إتمام عملية التخصيص , بما في ذلك أتعاب الاستشاريين المشار إليهم في المادة (٦) من هذا القانون .

ويسري حكم الفقرة السابقة على حصيلة بيع مساهمات الحكومة في الشركات المملوكة لها كليا أو جزئيا .

## المادة ( ١٤ )

يحدد عقد التخصيص حقوق الأطراف المتعاقدة والتزاماتها , ويجب أن يتضمن البيانات والشروط التي تحددها اللائحة .

## المادة ( ١٥ )

يختص المجلس بنظر التظلمات التي يقدمها ذوو الشأن بخصوص أي قرار أو إجراء يرتبط بعمليات طرح أو إبرام أو تنفيذ عقد التخصيص , على أن يقدم التظلم خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ العلم اليقيني بالقرار أو الإجراء , وببت المجلس في التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه . وتحدد اللائحة إجراءات تقديم التظلم ونظره والبت فيه , ويكون قرار المجلس بالبت في التظلم نهائيا .

## الفصل الثالث

### تسوية أوضاع الموظفين

## المادة ( ١٦ )

تطبق الأسس والضوابط الواردة في هذا الفصل على الموظفين العمانيين الذين يخضعون لقوانين وأنظمة الدولة , وتأثروا من تخصيص المشروع العام أو مشاريع التحويل إلى شركات .

## المادة ( ١٧ )

تقوم الجهة المختصة بتوفير البيانات الخاصة بعدد الموظفين المشار إليهم في المادة (١٦) من هذا القانون , وبيان مسؤولياتهم , وخبراتهم , وعدد سنوات خدمتهم , والأجور والمزايا المالية الممنوحة لهم .

# مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩ / ٥٢

بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

## المادة (١٨)

يجب على الشركة المشار إليها في المادة (١١) من هذا القانون بعد اطلاعها على البيانات المتوفرة عن الموظفين أن تحدد الموظفين الذين سيتم استيعابهم فيها , وعددهم , والوظائف التي سيشغلونها .  
ويسري حكم الفقرة السابقة على كل من يتقدم لمشروع تخصيص المشروع العام , على أن يلتزم بتحديد الموظفين , وعددهم , والوظائف التي سيشغلونها في العطاء المقدم منه .

## المادة (١٩)

تلتزم شركة المشروع بنقل الموظفين المشار إليهم في المادة (١٨) من هذا القانون إليها وإبرام عقد عمل مع كل منهم يوضح فيه اختصاصات وصلاحيات الوظيفة ومزايا وحقوق شاغلها , ويجب ألا تقل الأجور والمزايا المالية الأخرى التي ستمنح لهم عما كانوا يحصلون عليه قبل نقلهم إليها .  
كما تلتزم تلك الشركة بعدم الاستغناء عن الموظفين المنقولين إليها لمدة (٥) خمس سنوات من تاريخ نقلهم, بشرط التزام هؤلاء الموظفين بنظم وضوابط العمل.

## المادة (٢٠)

يلتزم الموظفون العمانيون المنقولون إلى شركة المشروع بسداد الاشتراكات لصندوق التقاعد الذي سيخضعون له بعد نقلهم , كما تلتزم الشركة بسداد مساهماتها في هذا الصندوق , وذلك وفقا للقواعد المقررة قانونا .

## المادة (٢١)

تتم تسوية أوضاع الموظفين الذين لا يتم استيعابهم في شركة المشروع , وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الوزراء في هذا الشأن .

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٩/٥٢

### بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،  
وعلى قانون المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٦ ،  
وعلى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/٥١ ،  
وبعد العرض على مجلس عمان ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

#### المادة الأولى

يعمل بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، المرفق .

#### المادة الثانية

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخصيص والشراكة اللائحة التنفيذية للقانون المرفق خلال مدة لا تزيد على (١) سنة من تاريخ العمل به ،  
كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

#### المادة الثالثة

يلغى كل ما يخالف القانون المرفق ، أو يتعارض مع أحكامه .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٧ من شوال سنة ١٤٤٠هـ  
الموافق : ١ من يوليوس سنة ٢٠١٩م

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

## قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

### الفصل الأول

### تعريفات وأحكام عامة

#### المادة ( ١ )

في تطبيق أحكام هذا القانون , يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها , ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

#### الهيئة :

الهيئة العامة للتخصيص والشراكة .

#### المجلس :

مجلس إدارة الهيئة .

#### الجهة المختصة :

الوزارات , والهيئات العامة , والمؤسسات العامة , وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة المعنية بمشروع الشراكة .

#### مشروع الشراكة :

مشروع يكون الغرض منه القيام بأعمال أو تقديم خدمات عامة لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية تتوافق مع استراتيجية السلطنة , وخطتها التنموية , أو إجراء تحسين أو تطوير لخدمة عامة قائمة , أو رفع كفاءتها , يتم طرحه وفقا لأحكام هذا القانون .

#### مشروعات الشراكة ذات الطبيعة الخاصة :

مشروعات يتعذر على الهيئة تحديد عناصرها الفنية والمالية والقانونية وغيرها بشكل دقيق وشامل منذ البداية , ويمكن تنفيذها من خلال اللجوء إلى حلول مختلفة .

#### عقد الشراكة :

عقد تبرمه الجهة المختصة مع شركة المشروع تعهد بمقتضاه إليها خلال مدة محددة تمويل وإنشاء وتجهيز مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وإدارتها وتشغيلها واستغلالها وصيانتها , وتأدية خدماتها والمساهمة في أداء وظيفتها , وذلك نظير حصول شركة المشروع على المقابل المتفق عليه في العقد , أو طبقا للأسس والقواعد التي يحددها .

#### شركة المشروع :

الشركة التي يؤسسها صاحب العطاء الفائز بمشروع الشراكة وفقا للقوانين المعمول بها في السلطنة , بغرض تنفيذ هذا المشروع .

#### القطاع الخاص :

الشخص الاعتباري أو التحالف الذي يشكل بين اثنين أو أكثر من الأشخاص الاعتبارية , الذي يمتلكه الأفراد بالكامل أو تكون نسبة مساهمة الحكومة في رأس ماله تقل عن (٤٠%) أربعين بالمائة .

#### الشريك :

القطاع الخاص الذي يدخل في تنافس مع غيره للفوز بأحد مشروعات الشراكة وفقا لأحكام هذا القانون .

#### اللائحة :

اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

#### المادة ( ٢ )

تسري أحكام هذا القانون على عقود الشراكة , وعقود الاستشارات المتعلقة بها المشار إليها في المادة (٦) من هذا القانون , ولا تسري على هذه العقود أحكام كل من قانون المناقصات , وقانون التخصيص .



### المادة ( ٣ )

لا يترتب على سريان أحكام هذا القانون الإخلال بما ورد من أحكام في قوانين أخرى تتعلق بإدارة أو تأجير أو ترخيص أو انتفاع أو امتياز أي من المرافق العامة , حيث تسري عليها أحكام القوانين الصادرة بشأنها .

### المادة ( ٤ )

لا يجوز للجهة المختصة أن تبرم عقود شراكة تطبيقاً لأحكام هذا القانون إلا إذا كان مشروع الشراكة له مردود اقتصادي أو اجتماعي , ويتوافق مع استراتيجية السلطنة وخطتها التنموية .

## الفصل الثاني

### طرح وترسية مشروع الشراكة

### المادة ( ٥ )

يجب أن يتم اختيار الشريك وفقاً لمبادئ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة , وتحدد اللائحة القواعد الخاصة بطرح وترسية مشروع الشراكة , وعلى الأخص إجراءات الإعلان عنه , والبيانات التي يجب أن يتضمنها الإعلان , ومواعيد تقديم طلبات التأهيل أو العطاءات , ومعايير وإجراءات التأهيل المسبق للمترشحين , والمستندات والوثائق التي يجب على الشريك تقديمها , وعناصر وإجراءات الترسية , وضوابط وأسس المفاضلة بين مقدمي العطاءات .  
واستثناء من ذلك , يجوز - بعد موافقة مجلس الوزراء - التعاقد بالإسناد المباشر لتنفيذ مشروع الشراكة .

### المادة ( ٦ )

للهيئة التعاقد مع أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط الكفاءة الفنية وحسن السمعة والخبرة العالمية في مجال عقود الشراكة لتقديم استشارات تتعلق بدراسة وطرح مشروعات الشراكة , وتحدد اللائحة قواعد وإجراءات اختيارهم .

### المادة ( ٧ )

يجوز لأي شخص أن يتقدم إلى الهيئة أو الجهة المختصة بفكرة مشروع شراكة في صورة دراسة جدوى مبدئية , تتفق مع استراتيجية السلطنة وخطتها التنموية , ويكون لها مردود اقتصادي أو اجتماعي , وللهيئة قبول الفكرة أو رفضها , على أنه في حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسيباً .

وفي حالة قبول فكرة مشروع الشراكة , يجب على صاحبها تقديم دراسة جدوى متكاملة للمشروع .

وتحدد اللائحة قواعد وإجراءات تقديم طلب فكرة مشروع الشراكة والبت فيها وحقوق والتزامات صاحب الفكرة .

### المادة ( ٨ )

يجب على الهيئة قبل طرح مشروع الشراكة أو الإعلان عنه التنسيق مع الجهة المختصة , وأخذ موافقة وزارة المالية , وإجراء التقييم اللازم لمشروع الشراكة , وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة .

### المادة ( ٩ )

تعد الهيئة - بالتنسيق مع الجهة المختصة - كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بمشروع الشراكة وفق القواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة , على أن تتضمن على الأخص ما يأتي :

١ - المعلومات الأساسية لمشروع الشراكة التي تكون لازمة لإعداد العطاء وتقديمه , وأسلوب الشراكة .

٢ - المواصفات الخاصة بمشروع الشراكة , والشروط الفنية والمالية اللازم توفرها في العطاء .

٣ - قيمة التأمين المؤقت , وأسس احتساب قيمة التأمين النهائي .

٤ - الوثائق والمستندات الواجب تقديمها , والمواعيد والإجراءات التي يجب مراعاتها والالتزام بها .

٥ - الأسس الفنية والمالية والقانونية التي يتم بناء عليها تقييم العطاء

والبت فيه , على أن تعد هذه الأسس وفق قواعد موضوعية تضمن عدم التمييز بين المترشحين المؤهلين .  
٦ - الشروط الأساسية لعقد الشراكة , مع بيان الشروط التي لا يجوز التفاوض بشأنها .

### المادة (١٠)

يجوز أن يتقدم بالعطاء تحالف مكون من أكثر من مترشح مؤهل , ويقدم العطاء باسم هذا التحالف , ما لم يتم النص في كراسة الشروط والمواصفات على وجوب تقدم المترشحين المؤهلين بالعطاءات بصورة منفردة .  
وفي حالة تقديم العطاء من تحالف , يحظر على أي مترشح مؤهل عضو في هذا التحالف أن يتقدم بعطاء آخر , سواء بصورة منفردة أو بواسطة تحالف آخر , أو من خلال شركة يملك أغلبية رأس مالها , أو يكون له السيطرة على إدارتها على النحو المبين في اللائحة , وذلك ما لم يتم النص في كراسة الشروط والمواصفات على خلاف ذلك , ويقع باطلا كل عطاء يقدم على خلاف حكم هذه الفقرة .

### المادة (١١)

تتولى الهيئة - بالتنسيق مع الجهة المختصة - دراسة العطاءات المقدمة ومطابقتها للشروط والمواصفات المعلن عنهما , وتحديد المستبعد منها غير المطابق لهذه الشروط والمواصفات , وتقييم المطابق وفق الأسس الفنية والمالية والقانونية المبينة في كراسة الشروط والمواصفات , وفي اللائحة .  
ويتم إرساء مشروع الشراكة على صاحب العطاء الذي يثبت أفضليته بعد إعمال الأسس المشار إليها في الفقرة السابقة .

### المادة (١٢)

يجوز للهيئة إجراء مفاوضات مع صاحب العطاء الفائز , وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة , ويكون للهيئة في حالة فشل المفاوضات مع

صاحب العطاء الفائز إجراء مفاوضات مع مقدمي العطاءات الأخرى بحسب ترتيبهم , حتى يتم الوصول إلى اتفاق نهائي مع أحدهم , وإلا رفضتهم جميعا .  
وفي جميع الأحوال , يحظر على الهيئة أن تعاود إجراء مفاوضات مع مقدم عطاء فشلت المفاوضات معه طبقا لحكم هذه المادة .

### المادة (١٣)

يجوز بالنسبة لمشروعات الشراكة ذات الطبيعة الخاصة تقديم عروض فنية ومالية مبدئية غير ملزمة تحوي العناصر الأساسية للعطاءات النهائية , على أن يعقب ذلك إجراء حوار تنافسي مع المترشحين المؤهلين بغرض الحصول على إيضاحات بشأن العناصر الفنية والمالية الواردة في هذه العروض , ثم يلي ذلك تقديم العطاءات النهائية التي يتم على أساسها التقييم النهائي .  
وتحدد اللائحة قواعد وإجراءات تقديم العروض المبدئية , والعطاءات النهائية , وقواعد وإجراءات الحوار التنافسي .

### المادة (١٤)

تلغى إجراءات طرح مشروع الشراكة إذا تم الاستغناء نهائيا عن المشروع , أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك , ويجوز إلغاؤها بناء على توصية الجهة المختصة في أي من الحالات الآتية :

- ١ - إذا تقدم عطاء وحيد , أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .
  - ٢ - إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات جوهرية لا تتوافق مع كراسة الشروط والمواصفات , أو يتعذر تقييمها فنيا وماليا .
  - ٣ - إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد دون مبرر على التكلفة المقارنة المعتمدة من الهيئة .
  - ٤ - فشل المفاوضات مع مقدمي العطاءات إعمالا لحكم المادة (١٢) من هذا القانون .
- وفي جميع الأحوال , يصدر بالإلغاء قرار من الهيئة , ويجب أن يكون مسببا , ولا يجوز لأي من مقدمي العطاءات المطالبة بأي تعويض عن هذا القرار .

## الفصل الثالث الأحكام الخاصة بعقد الشراكة

### المادة (١٧)

يحدد عقد الشراكة حقوق الأطراف المتعاقدة والتزاماتها , ويجب أن يتضمن على وجه الخصوص ما يأتي :

- ١ - تحديد أطراف العقد وبياناتهم التفصيلية .
- ٢ - طبيعة ونطاق الأعمال أو الخدمات الواجب أدائها من قبل شركة المشروع وشروط تنفيذها .
- ٣ - ملكية أموال وأصول مشروع الشراكة والحقوق المرتبطة به , والتزامات الأطراف المتعلقة بتسليم وتسلم المشروع , والأحكام المنظمة لقواعد استرداده ونقل ملكيته عند انتهاء العقد لأي سبب من الأسباب .
- ٤ - أنواع ومبالغ التأمين على مشروع الشراكة , والمخاطر الناجمة عن تشغيله أو استغلاله , و ضمانات التنفيذ الصادرة لصالح الجهة المختصة , والقواعد والإجراءات المتعلقة باستردادها .
- ٥ - الالتزامات المالية المتبادلة بين أطراف العقد , وطرق التمويل .
- ٦ - مسؤولية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات ذات الصلة بتنفيذ مشروع الشراكة .
- ٧ - مقابل أداء الخدمة أو سعر بيع المنتج , وأسس وقواعد احتسابهما وتعديلهما .
- ٨ - تقاسم المخاطر في حالات اختلال توازن العقد بسبب تعديل القوانين أو بسبب حادث مفاجئ أو قوة قاهرة , وأسس تحديد التعويضات بحسب الأحوال .
- ٩ - تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية والإدارية التي تكفل حسن تشغيل مشروع الشراكة واستغلاله وصيانتها , ومستوى الأداء .
- ١٠ - حق الجهة المختصة في تعديل نطاق و حجم الخدمات أو الأعمال وغيرها من التزامات شركة المشروع , وتحديد أسس وقواعد تقدير التعويض في هذه الحالة .

واستثناء مما تقدم , يجوز قبول العطاء الوحيد أو العطاء الذي تزيد قيمته على التكلفة المقارنة , وذلك في الحالات والحدود التي تبينها اللائحة .

### المادة (١٥)

يجب على صاحب العطاء الفائز تأسيس شركة المشروع يكون غرضها الوحيد تنفيذ مشروع الشراكة المعلن عنه , ويجوز أن يمتلكها بالكامل أشخاص غير عمانيين , وتحدد اللائحة شكل الشركة , وقيمة رأس مالها , وكافة الأحكام المتعلقة بها بما في ذلك الحالات التي يسمح لها فيها بتنفيذ عقود شراكة أخرى بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة .

ويجوز للمجلس الموافقة على قيام الجهة المختصة بالمساهمة في تأسيس شركة المشروع بعد الحصول على موافقة وزارة المالية , على أن تأخذ الشركة في هذه الحالة شكل شركة مساهمة , أو شركة محدودة المسؤولية , وذلك على الوجه المبين في اللائحة , على أن يقتصر الاكتتاب في أسهم الجهة المختصة في حالة طرحها على الأفراد العمانيين , ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك . وفي جميع الأحوال , يحظر تداول أسهم شركة المشروع قبل اكتمال أعمال البناء والتجهيز أو التطوير والبدء في تشغيل مشروع الشراكة أو استغلاله , إلا إذا تم الحصول على موافقة كتابية بذلك من الهيئة .

### المادة (١٦)

يحظر إجراء أي تعديل على الشكل القانوني لشركة المشروع أو تخفيض رأس مالها , أو بيع الأسهم أو رهنها , أو تعديل حصص الشركاء , أو الاندماج , أو التقسيم , أو الاستحواذ , أو دخول شركاء جدد , أو نقل الملكية بالتنازل أو البيع , إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة . وفي جميع الأحوال , لا يجوز رهن أسهم شركة المشروع لغير أغراض التمويل . ويقع باطلا كل إجراء أو تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

إخطارها بذلك , دون الإخلال بحق الجهة المختصة في اقتضاء التعويض عن الأضرار التي لحقت بها .

#### المادة ( ٢١ )

لا يجوز الحجز على المنشآت أو الأجهزة أو الأدوات أو الآلات أو المعدات أو غيرها مما يكون مستخدماً في تشغيل مشروع الشراكة أو استغلاله , ويقع باطلاً كل إجراء يتم على خلاف ذلك .

#### المادة ( ٢٢ )

ينقضي عقد الشراكة بانقضاء مدته , ويجوز إنهاؤه قبل انقضاء هذه المدة في الحالات المنصوص عليها فيه , أو في حالة اتفاق طرفيه على ذلك , وبعد موافقة كتابية من الهيئة - في جميع الأحوال - على إنهائه .

#### المادة ( ٢٣ )

في حالة انقضاء مدة عقد الشراكة , أو إنهائه قبل انقضاء مدته لأي سبب من الأسباب , تتوّل إلى الدولة دون اتخاذ أي إجراء قضائي , أو دفع أي مقابل , أو تعويض ملكية جميع أصول مشروع الشراكة وما يعد من مستلزماته , وذلك بعد استبعاد الأصول التي قد يتفق في العقد على أنها لا تتوّل إلى الدولة , أو تتوّل إليها بمقابل أو تعويض , ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يتم على خلاف ذلك . ويجوز إعادة طرح مشروعات الشراكة التي آلت إلى الدولة وفق أحكام هذا القانون , وذلك على الوجه المبين في اللائحة .

#### المادة ( ٢٤ )

يخضع عقد الشراكة لأحكام القانون العماني , ويقع باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك , ويجوز الاتفاق على تسوية المنازعات الناشئة عنه بطريق التحكيم , أو غيره من الطرق الودية لتسوية المنازعات , وذلك طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في عقد الشراكة .

١١ - التزام شركة المشروع بشروط الصحة والسلامة , وبمتطلبات حماية البيئة .

١٢ - الجزاءات الإدارية التي يجوز توقيعها على شركة المشروع .

١٣ - مدة العقد بحيث لا تزيد في جميع الأحوال على (٥٠) خمسين عاماً , وحالات الإنهاء المبكر له .

١٤ - الحالات التي يحق فيها للجهة المختصة إنهاء العقد بإرادتها المنفردة , والآثار المترتبة على ذلك .

١٥ - طرق تسوية المنازعات .

#### المادة ( ١٨ )

مع مراعاة حكم المادة (١٩) من هذا القانون , لا يجوز إجراء أي تعديل على الشروط الواردة في عقد الشراكة إلا طبقاً للأسس والحدود المنصوص عليها فيه , أو بموافقة أطرافه , وبعد موافقة كتابية من الهيئة - في جميع الأحوال - على التعديل .

#### المادة ( ١٩ )

يكون للجهة المختصة - وبعد موافقة كتابية من الهيئة - حق تعديل أي من الشروط الواردة في عقد الشراكة والقواعد المتعلقة بتشغيل مشروع الشراكة أو استغلاله بما في ذلك أسعار بيع المنتجات أو مقابل الخدمات , دون إخلال بحق شركة المشروع في التعويض طبقاً للأسس والحدود المبينة في عقد الشراكة .

#### المادة ( ٢٠ )

يكون للجهة المختصة - بعد موافقة كتابية من الهيئة - حق الحل محل شركة المشروع في تنفيذ عقد الشراكة , أو أن تحل غيرها في ذلك في حالة ارتكابها أخطاء جسيمة تؤثر في سير مشروع الشراكة , أو إذا أخلت إخلالاً جوهرياً بأحد التزاماتها المنصوص عليها في عقد الشراكة , أو في هذا القانون , أو في تحقيق مستويات جودة المنتجات , أو الخدمات التي تقدمها , ولم يتم معالجة الخطأ أو الخلل , ولم تتدخل جهة التمويل لإصلاحهما خلال الأجل المحدد في عقد الشراكة من تاريخ

## الفصل الرابع التزامات شركة المشروع

شريطة الحصول على موافقة كتابية من الهيئة , وأن يكون ذلك وفق قواعد عامة  
مقررة مسبقا , ومعتمدة من الجهة المختصة .

### المادة ( ٢٩ )

تلتزم شركة المشروع باستخدام الأصول الخاصة بمشروع الشراكة في الغرض الذي  
أعدت من أجله , ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانتها والمحافظة عليها .  
ولا يجوز لها بيع الأصول الخاصة بمشروع الشراكة , أو التصرف فيها بأي  
طريقة إلا لغرض تنفيذ برنامج الإطلال والتجديد المنصوص عليه في عقد  
الشراكة , وبعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة .

### المادة ( ٣٠ )

يجب على شركة المشروع أن تقدم إلى الجهة المختصة تقارير دورية عن جميع  
الأعمال المتعلقة بتنفيذ عقد الشراكة كأعمال البناء والتجهيز والصيانة والتشغيل  
والاستغلال , وعلى الجهة المختصة موافاة الهيئة بنسخة من تلك التقارير ,  
وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة .

## الفصل الخامس الرقابة والإشراف

### المادة ( ٣١ )

للجهة المختصة كل سلطات الإشراف والرقابة على المرافق والخدمات محل  
عقد الشراكة , والمتابعة لمراسل إنشاء مشروع الشراكة وتجهيزه , والتحقق من  
مستويات جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها شركة المشروع , ولها في سبيل  
ذلك تعيين مندوبين لها لمراقبة تنفيذ المشروع , وذلك وفقا للشروط والأحكام  
المنصوص عليها في عقد الشراكة .

### المادة ( ٢٥ )

لا يجوز لشركة المشروع تقاضي أي مقابل مالي نظير بيع المنتجات أو أداء الخدمات  
محل عقد الشراكة , إلا بعد قيام الجهة المختصة بإصدار شهادة بقبول مستوى  
جودة المنتجات أو الخدمات وفقا لمستوى الأداء المنصوص عليه في عقد الشراكة .

### المادة ( ٢٦ )

لا يجوز لشركة المشروع بيع أو رهن الأرض المقام عليها مشروع الشراكة , كما لا  
يجوز لها أن تتنازل عن أي حق أو التزام يكون ناشئا عن عقد الشراكة أو أن تحل غيرها  
في تنفيذه , أو أن ترتب رهنا وأي حق عيني لغرض آخر غير التمويل , إلا بعد الحصول  
على موافقة كتابية من الهيئة , ووفقا للإجراءات والشروط والضوابط التي تحددها  
اللائحة , ويقع باطلا كل إجراء أو تصرف يتم بالمخالفة لذلك .

### المادة ( ٢٧ )

تلتزم شركة المشروع بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها في السلطنة بما  
في ذلك القواعد المتعلقة بتوظيف القوى العاملة , وشروط الصحة والسلامة ,  
وبمتطلبات حماية البيئة .

كما تلتزم بنقل الخبرة والتكنولوجيا والمعرفة إلى الجهة المختصة , وتدريب وتأهيل  
موظفي هذه الجهة على إدارة وتشغيل مشروع الشراكة , وذلك وفق الأحكام  
والشروط المتفق عليها في عقد الشراكة .

### المادة ( ٢٨ )

تكفل شركة المشروع المساواة التامة بين المنتفعين بالمنتجات أو الخدمات التي  
يُنحىها مشروع الشراكة , ومع ذلك يجوز لها أن تقرر معاملة خاصة لبعض الفئات من  
المنتفعين الذين تتساوى مراكزهم القانونية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ,

## الفصل السادس الأحكام الختامية

### المادة ( ٣٥ )

يختص المجلس بنظر التظلمات التي يقدمها الشريك أو شركة المشروع بشأن أي قرار أو إجراء يرتبط بعمليات طرح أو إبرام أو تنفيذ عقد الشراكة , على أن يقدم التظلم خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ العلم اليقيني بالقرار أو الإجراء , ويبت المجلس في التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .  
وتحدد اللائحة إجراءات تقديم التظلم ونظره والبت فيه , ويكون قرار المجلس بالبت في التظلم نهائيا .

### المادة ( ٣٦ )

تلتزم الهيئة بإعداد تقرير سنوي يحال إلى مجلس الوزراء , يشتمل على جميع البيانات الخاصة بالخطط المعتمدة , وبعقود الشراكة المبرمة تطبيقا لأحكام هذا القانون , والمشاريع التي خطط لتنفيذها ولم تنفذ , مع بيان أسباب عدم التنفيذ , وذلك على الوجه المبين في اللائحة .  
وعلى الجهة المختصة تزويد الهيئة بكل ما تحتاج إليه من معلومات أو بيانات أو وثائق أو مستندات تتعلق بعقود الشراكة المبرمة معها .

### المادة ( ٣٢ )

لموظفي الجهة المختصة حق دخول موقع مشروع الشراكة وأي مكان ذي صلة به في أي وقت , للتفتيش والرقابة , ولهم على الأخص الاطلاع على سير العمل وكفاءته , وفحص كل ما يتعلق بالنواحي الفنية والمالية والإدارية للمشروع , وتقييم الإجراءات المتخذة لتحقيق شروط الصحة والسلامة , وعدم وجود آثار سلبية على البيئة أو تسبب أضراراً للممتلكات العامة أو الخاصة , وعلى شركة المشروع أن تقدم كل ما يمكنهم من أداء عملهم .

### المادة ( ٣٣ )

يجب على شركة المشروع أن تقدم إلى الجهة المختصة كل ما تطلبه من المعلومات والبيانات والمستندات وغيرها من الأوراق ذات الصلة بتنفيذ مشروع الشراكة , وللجهة المختصة حق استخدام أي منها في أغراض تتفق مع صلاحياتها ووظائفها الإشرافية والرقابية المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر .

### المادة ( ٣٤ )

للجهة المختصة إصدار الأوامر والتعليمات كتابة إلى شركة المشروع لتنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها , أو التي ترى أنها ضرورية ولازمة لحسن سير العمل وكفاءته , أو بقصد تفادي وقوع ضرر أو إزالته , ويجب على الشركة الامتثال التام لهذه الأوامر والتعليمات , وتنفيذها فور علمها بها .



ص.ب: ٢٣٣, الرمز البريدي: ١٣٠, العذبة, سلطنة عُمان  
P.O.Box:223, P.C:130, Al Athaiba, Sultanate of Oman  
+968 22005555, F: +968 22302001, [www.papp.om](http://www.papp.om)

#### Article 34

The competent body may issue written orders and instructions to the project company to implement the laws and regulations in force, or those it deems necessary and essential for the proper progress of the work and its efficiency, or for the purpose of avoiding damage or removing it, and the company shall completely abide by these orders and instructions, and shall immediately implement them upon its knowledge of them.

### Chapter Six Final Provisions

#### Article 35

The board shall have the competence to examine grievances submitted by the partner or project company in regard to any decision or procedure connected to the processes for floating, signing, or execution of the partnership contract, provided the grievance is submitted within 60 (sixty) days from the date of the certain knowledge of the decision or the procedure, and the board shall make a decision in regard to the grievance within 30 (thirty) days of the date of its submission.

The regulation shall specify the procedures for submitting, examining, and deciding on the grievance. The decision of the board in regard to the grievance shall be final.

#### Article 36

The authority shall prepare an annual report to be sent to the Council of Ministers that includes all the data of the approved plans, partnership contracts signed in application of the provisions of this law, and the projects planned for execution that were not executed, with a statement of the reasons for non-execution, in the manner stated in the regulation.

The competent body shall provide the authority with all it needs from information, data, records, or documents relating to the partnership contracts signed with it.



and operation of the partnership project, and that is in accordance with the provisions and conditions agreed upon in the partnership contract.

#### **Article 28**

The project company shall guarantee the absolute equality between the beneficiaries of the products or services that the partnership project makes available. However, it is permitted for it to decide special treatment for certain classes of beneficiaries whose legal status is equal when public interest mandates this, provided that the written approval of the authority is obtained, that this is done in accordance with predetermined general rules, and that this is approved by the competent body.

#### **Article 29**

The project company shall use the assets of the partnership project for the purpose they were prepared for, and it shall undertake the procedures necessary to maintain and preserve them.

It is not permitted for it to sell the assets of the partnership project, or to dispose of them in any way, except for the purpose of executing the replacement and renewal programme stipulated in the partnership contract, and after obtaining written approval from the authority.

#### **Article 30**

The project company shall submit to the competent body periodic reports about all works relating to the execution of the partnership contract, such as construction, preparation, maintenance, operation, and utilisation works. The competent body shall provide the authority with a copy of those reports, in the manner specified in the regulation.

## **Chapter Five Control and Oversight**

#### **Article 31**

The competent body shall have all oversight and control authorities over the facilitates and services under the partnership contract, and the authorities for following-up the phases for establishing and preparing the partnership project, and ensuring quality standards for the products or services provided by the project company. It may, to this end, appoint delegates to monitor the execution of the project, and that is in accordance with the conditions and provisions stipulated in the partnership contract.

#### **Article 32**

Employees of the competent body shall have the right to enter the site of the partnership project or any place connected to it at any time, for inspection and control, and they may, in particular, inspect the work progress and its efficiency, and examine all that is relating to technical, financial, and administrative aspects of the project, and evaluate the procedures undertaken to adhere to health and safety conditions and the non-existence of negative effects on the environment or damage to public or private property. The company shall provide all that enables them to perform their work.

#### **Article 33**

The project company shall provide to the competent body all it needs from information, data, documents, and other papers connected to the execution of the partnership project, and the competent body shall have the right to use any of them for purposes in line with its authorities, oversight and control roles stipulated in this law or any other law.

### Article 23

In the case where the period of the partnership contract lapses, or if it is terminated before the lapse of this period for any reason whatsoever, the ownership of all the assets of the partnership project and all that is considered to be part of its supplies shall be transferred to the state without undertaking any judicial procedure, payment of any amount, or compensation, and that is after excluding assets that may be agreed in the contract not to be transferred to the state or to be transferred in return for an amount or a compensation, and any procedure or disposal carried out contrary to this shall be deemed invalid.

It is permitted to refloat partnership projects that were transferred to the state in accordance with the provisions of this law, and in the manner stated in the regulation.

### Article 24

The partnership contract shall be subject to the provisions of Omani law, and any agreement that states otherwise shall be deemed invalid. It is permitted to agree to settle disputes arising out of it by arbitration or any other amicable dispute resolution mechanisms, and that is in accordance with what is agreed upon in the partnership contract.

## Chapter Four Project Company Obligations

### Article 25

It is not permitted for the project company to charge any financial amount in return for the sale of products or the performance of services under the partnership contract, except after the issuance of a quality acceptance certificate for the products or services by the competent body in accordance with the performance standards stipulated in the partnership contract.

### Article 26

It is not permitted for the project company to sell or mortgage the land on which the partnership project is located, and it is not permitted for it to transfer any right or obligation arising from the partnership project or to assign someone else to execute it, or to arrange for any mortgage or any right in rem for any purpose other than financing, except after obtaining the written approval of the authority, and in accordance with the procedures, conditions, and controls specified in the regulation, and any procedure or disposal contrary to this shall be deemed invalid.

### Article 27

The project company shall abide by all laws and regulations in force in the Sultanate including rules relating to employment of manpower, health and safety conditions, and environmental protection requirements.

It shall also transfer expertise, technology, and knowledge to the competent body, and train and develop the employees of this body on the management

(9) Specifying the technical, financial, and administrative oversight and follow-up mechanisms that guarantee the proper operation, utilisation, and maintenance of the partnership project, and the performance levels.

(10) The right of the competent body to modify the scope and size of services or works, and other obligations on the project company, and specifying the principles and rules for quantifying compensation in this case.

(11) The obligation of project company to abide by health and safety conditions and environmental protection requirements.

(12) Administrative penalties that may be imposed against the project company.

(13) The period of the contract which shall not exceed in all cases 50 (fifty) years, and the circumstances for early contract termination.

(14) The cases in which the competent body has the right to terminate the contract unilaterally, and the resulting consequences.

(15) Dispute resolution mechanisms.

#### **Article 18**

Notwithstanding article 19 of this law, it shall not be permitted to undertake any amendment to the conditions provided in the partnership contract except in accordance with the principles and to the extent stipulated in it, or by agreement of the parties, and after the written approval of the authority – in all cases – to the amendment.

#### **Article 19**

The competent body has the right – after the written approval of the authority – to modify any of the conditions provided in the partnership contract and the rules relating to the operation or utilisation of the partnership project, including

the price for the sale of the products or the service fee, without prejudice to the right of the project company to compensation in accordance with the principles and to the extent stated in the partnership contract.

#### **Article 20**

The competent body – after the written approval of the authority – shall have the right to take over the execution of the partnership project, or to assign it to another, if the project company commits gross mistakes that affect the progress of the partnership project, or if it commits a significant violation of one of its obligations stipulated in the partnership contract or under this law, in achieving the quality standards of the products or services it provides, and the mistake or the violation is not rectified, and the financing body does not intervene to redress them within the deadline specified in the partnership contract from the date it has been notified of this, without prejudice to the right of the competent body to receive compensation for the losses it incurred.

#### **Article 21**

It is not permitted to impound establishments, devices, tools, machinery, equipment, or others that are used in the operation or utilisation of the partnership project, and all procedures carried out contrary to this shall be deemed invalid.

#### **Article 22**

The partnership contract shall lapse by the lapse of its period, and it is permitted to terminate it before the lapse of this period in the circumstances stipulated in it, or if the parties agree to this, and after the written approval of the authority – in all cases – on its termination.

those circumstances in which it is permitted to execute other partnership contracts after obtaining the written approval of the authority.

It is permitted for the board to agree for the competent body to contribute to the establishment of the project company after obtaining the approval of the Ministry of Finance, provided that the company in this case takes the form of a joint-stock company, or a limited liability company, and that is in the manner stated in the regulation, provided that the initial public offering of the shares of the competent body in case they are offered is restricted to Omani individuals, unless the board decides otherwise.

In all cases, it is prohibited to trade the shares of the project company before the completion of construction, preparatory, or development works, and the start of the operation or utilisation of the partnership project, unless the written approval of the authority is obtained.

#### Article 16

It is prohibited to undertake any modification to the legal form of the project company, reduction in its capital, sale or mortgage of its shares, modification of the shares of the partners, merger, split, acquisition, addition of new partners, or transfer of ownership by assignment or sale, except after obtaining the written approval of the authority.

In all cases, it is not permitted to mortgage the shares of the project company for non-financing purposes.

All procedures and disposals done in violation of the provisions of this article shall be deemed invalid.

## Chapter Three

### Provisions Concerning the Partnership Contract

#### Article 17

The partnership contract shall specify the rights and obligations of the contracting parties, and it must, in particular, include the following:

- (1) The parties to the contract and their details.
- (2) The nature and scope of the works or services that must be performed by the project company and the conditions for their execution.
- (3) The ownership of the property and assets of the partnership project and its associated rights, the obligations of the parties in regard to the delivery and acceptance of the project, the provisions governing the rules for repossession and transfer of ownership at the termination of the contract for any reason.
- (4) The types and amounts of insurance for the partnership project, the risks arising from its operation or utilisation, the execution guarantees issued to the benefit of the competent body, and the rules and procedures relating to their return.
- (5) The financial obligations between the parties to the contract and the financing mechanisms.
- (6) The responsibility for obtaining licences, permits, and approvals relating to the execution of the partnership project.
- (7) The service cost or the product sale price, and the principles and rules for calculating and modifying them.
- (8) Risk allocation in the case of contractual imbalance due to change of law, unforeseeable event, or force majeure, and the principles for quantifying damages as the case may be.

The partnership project shall be awarded to the bidder whose bid is demonstrated to be best after applying the principles referred to in the previous paragraph.

#### Article 12

The authority is permitted to negotiate with the winning bidder in accordance with the rules and procedures specified in the regulation. The authority may, if the negotiations with the winning bidder fail, proceed to negotiate with the other bidders according to their ranking, until a final agreement is reached with one of them, or else it shall reject them all.

In all cases, it is prohibited for the authority to renegotiate with a bidder with whom negotiations have failed in accordance with the provisions of this article.

#### Article 13

It is permitted in regard to special nature partnership projects to submit non-binding preliminary technical and financial proposals containing the essential elements of the final bids, provided this is followed by a competitive dialogue with qualifying candidates with the objective of acquiring clarifications regarding the technical and financial elements included in these proposals, and this shall be followed by submitting the final bids on the basis of which the final evaluation shall be undertaken.

The regulation shall specify the rules and procedures for submitting preliminary proposals and final bids, and the rules and procedures for the competitive dialogue.

#### Article 14

The procedures for floating a partnership project shall be cancelled if the project is dispensed with finally, or if public interest mandates this, and it shall be permitted to cancel them on the basis of a recommendation of the competent body in any of the following circumstances:

- (1) If a sole bid is submitted or if a single bid remains after the disqualification of other bids.
- (2) If all or a majority of bids include substantial reservations that are not compliant with the conditions and specifications document or if it is impossible to evaluate them technically and financially.
- (3) If the value of the lowest bid exceeds without justification the comparative cost approved by the authority.
- (4) If negotiations with the bidders fail pursuant to the provisions of article 12 of this law.

In all cases, the cancellation shall be issued by a decision from the authority, and it shall be reasoned. It is not permitted for any bidder to claim any compensation because of this decision.

In exception to the foregoing, it is permitted to accept a sole bid, or a bid with a value exceeding the comparable cost, in the circumstances and to the extent stated in the regulation.

#### Article 15

The winning bidder shall establish a project company whose sole purpose shall be the execution of the announced partnership project, and it is permitted for it to be owned wholly by non-Omani persons. The regulation shall specify the form of the company, the value of its capital, and all provisions relating to it including

economic or social return. The authority may accept or reject the idea, provided that in the case of rejection the decision is reasoned.

If the idea for the partnership project is accepted, the owner shall submit a complete feasibility study for the project.

The regulation shall specify the rules and procedures for submitting an idea for a partnership project and for deciding on it, and the rights and obligations of the owner of the idea.

### **Article 8**

The authority shall, prior to floating or announcing a partnership project, coordinate with the competent body, acquire the approval of the Ministry of Finance, and undertake the necessary evaluation for the partnership project, in the manner specified in the regulation.

### **Article 9**

The authority shall – in coordination with the competent body – prepare the conditions and specifications document for the partnership project in accordance with the rules and procedures specified in the regulation, provided that it includes, in particular, the following:

- (1) Essential information about the partnership project that is necessary to prepare and submit the bid, and the manner of partnership.
- (2) Specifications of the partnership project, and the technical and financial conditions that must be satisfied by the bid.
- (3) The value of the temporary bond, and the basis for calculating the value of the final bond.
- (4) Records and documents that must be submitted, and the deadlines and procedures that must be followed and complied with.

(5) The technical, financial, and legal principles on which the bid will be evaluated and decided on, provided that these principles are prepared in accordance with objective rules that guarantee non-discrimination between qualifying candidates.

(6) Essential conditions for the partnership contract, along with a statement of non-negotiable conditions.

### **Article 10**

It is permitted for a consortium made up of more than one qualified candidate to submit a bid, and this bid shall be submitted in the name of this consortium unless the conditions and specifications document requires that the qualified candidates submit their bids individually.

If the bid is submitted by a consortium, it is prohibited for any qualified candidate who is a member of this consortium to submit another bid, whether individually or through a different consortium, or through a company in which it owns the majority of its capital, or over which it has managing control in the manner stated in the regulation, unless the conditions and specifications document does not specify otherwise, and all bids submitted contrary to the provisions of this paragraph shall be deemed invalid.

### **Article 11**

The authority shall – in coordination with the competent body – assess the submitted bids and their compliance with the announced conditions and specifications, determine those disqualified due to their non-compliance with these conditions and specifications, and evaluate those compliant in accordance with the technical, financial, and legal principles stated in the conditions and specifications document and in the regulation.

**Regulation:**

The executive regulation of this law.

**Article 2**

The provisions of this law shall apply to partnership contracts, and consultancy contracts relating to them, that are referred to in article 6 of this law. The provisions of the Tender Law and the Privatisation Law shall not apply to these contracts.

**Article 3**

The application of the provisions of this law shall not prejudice the provisions of any other laws relating to the management, lease, licensing, usufruct, or concession of any public facility, whereas the provisions of the laws promulgated in regard to them shall apply.

**Article 4**

It is not permitted for a competent body to conclude partnership contracts in application of the provisions of this law except if the partnership project has an economic or social return and is in line with the strategy of the Sultanate and its development plan.

**Chapter Two****Floating and Awarding the Partnership Project****Article 5**

The partner shall be selected in accordance with the principles of transparency, publicity, equal opportunity, non-discrimination, and free competition. The regulation shall specify the rules for floating and awarding the partnership project, and in particular, announcement procedures, the information that must be included in the announcements, the deadlines for submitting qualification requests or bids, the criteria and procedures for pre-qualification of candidates, the documents and the records that the partner must submit, the elements and the procedures for awarding, and the controls and principles for choosing between bidders.

In exception to this, it is permitted – after the approval of the Council of Ministers – to contract through direct assignment to execute a partnership project.

**Article 6**

The authority may contract with persons who satisfy the requirements for technical competence, good reputation, and international expertise in the field of partnership contracts to provide consultancy services relating to the evaluation and floating of partnership projects. The regulation shall specify the rules and procedures for selecting them.

**Article 7**

It is permitted for any person to submit to the authority or the competent body an idea for a partnership project in the form of a preliminary feasibility study in line with the strategy of the Sultanate and its development plan, and that has an

## The Public Private Partnership Law

### Chapter One

#### Definitions and General Provisions

##### Article 1

In the application of the provisions of this law, the following words and phrases shall have the meaning assigned to each of them, unless the context requires otherwise:

**Authority:**

Public Authority for Privatisation and Partnership.

**Board:**

Board of directors of the authority.

**Competent body:**

Ministries, public authorities, public establishments, and other public legal persons concerned with the partnership project.

**Partnership project:**

A project whose objective is undertaking works or providing public services of economic or social importance in line with the strategy of the Sultanate and its development plan, or improving or enhancing an existing public service, or improving its efficiency, that is floated in accordance with the provisions of this law.

**Special nature partnership projects:**

Projects for which the authority is unable to determine their technical, financial, legal, and other elements in a precise and comprehensive manner initially, and which may be executed by resorting to a variety of solutions.

**Partnership contract:**

A contract that the competent body concludes with the project company through which it commits, for a specified period, to finance, establish, and prepare infrastructure and public facilities projects, and manage, operate, utilise, maintain, and perform its services, and contribute in performing its function in return for the consideration agreed in the contract, or in accordance with the principles and rules it specifies.

**Project company:**

The company established by the winning bidder of the partnership project in accordance with the laws in force in the Sultanate, for the purpose of executing this project.

**Private sector:**

The legal person, or consortium established by two or more legal persons, owned wholly by individuals or in which the government owns a part in its capital that is less than 40% (forty percent).

**Partner:**

The private sector that enters in a competition against others to win a partnership project in accordance with the provisions of this law.



**Royal Decree 52/2019**  
**Promulgating the Public Private Partnership Law**

**We, Qaboos bin Said, the Sultan of Oman**

after perusal of the Basic Statute of the State promulgated by Royal Decree 101/96,  
and the Tender Law promulgated by Royal Decree 36/2008,  
and the Privatisation Law promulgated by Royal Decree 51/2019,  
and after presentation to Majlis Oman,  
and in pursuance of public interest,

**have decreed as follows**

**Article I**

The attached Public Private Partnership Law shall apply.

**Article II**

The chairman of the board of directors of the Public Authority for Privatisation and Partnership shall issue the executive regulation of the attached law within a period not exceeding 1 (one) year from the date of its entry into force, as well as the decisions necessary for implementing its provisions.

**Article III**

All that is contrary to the attached law, or is in conflict with its provisions, shall be repealed.

**Article IV**

This decree shall be published in the Official Gazette and shall come into force on the day following the date of its publication.

**Issued on: 27 Shawwal 1440**

**Corresponding to: 1 July 2019**

**Qaboos bin Said**  
**Sultan of Oman**

#### Article 19

The project company shall transfer the employees referred to in article 18 of this law and conclude an employment contract with each of them detailing the competences and authorities for the job, and the benefits and rights of those who occupy it. The wages and other financial benefits granted to them shall not be less than what they used to receive prior to their transfer.

The company shall also not dismiss employees transferred to it for a period of 5 (five) years from the date of their transfer, provided that these employees abide by work systems and controls.

#### Article 20

Omani employees transferred to a project company shall pay the contributions to the pension fund that they will be subject to after their transfer, and the company shall pay its contribution to this fund, in accordance with the rules prescribed by law.

#### Article 21

The status of employees who are not absorbed by the project company shall be adjusted in accordance with the rules decided by the Council of Ministers in this regard.

## Royal Decree

## No: 52/2019

Promulgating the Public Private Partnership Law

#### **Article 12**

It is permitted for foreign shareholding in the company referred to in article 10 of this law to reach 100% (one hundred percent) of its capital. Each individual founder shall not be bound to a certain percentage in the shareholding of this company.

#### **Article 13**

The revenues for the sale of shares or assets of the project company shall be transferred to the body designated by the Council of Ministers, and that is after deducting the expenses and costs that were spent on completing the privatisation process, including the fees of consultants referred to in article 6 of this law. The provisions of the previous paragraph shall apply to the revenue from the sale of the government shares in companies that it owns wholly or partially.

#### **Article 14**

The privatisation contract shall specify the rights and obligations of the contracting parties, and it shall include the information and conditions specified in the regulation.

#### **Article 15**

The board shall have the competence to examine grievances submitted by persons concerned in regard to any decision or procedure relating to the process of floating, concluding, or executing a privatisation contract, provided that the grievance is submitted within 60 (sixty) days from the date of the certain knowledge of the decision or procedure, and the board shall make a decision in regard to the grievance within 30 (thirty) days from the date of its submission.

The regulation shall specify the procedures for submitting, examining, and deciding on the grievance. The decision of the board in regard to the grievance shall be final.

### **Chapter Three**

#### **Employee Status Adjustment**

#### **Article 16**

The principles and controls provided in this chapter shall apply to Omani employees who are subject to the state laws and who are affected by the public project privatisation or company transformation projects.

#### **Article 17**

The competent body shall provide information on the number of employees referred to in article 16 of this law, and a description of their responsibilities, experience, years of service, and wages and financial benefits granted to them.

#### **Article 18**

The company referred to in article 11 of this law shall, after viewing the information available on the employees, identify the employees to be absorbed by it, their numbers, and the jobs that they will occupy.

The provisions of the previous paragraph shall apply to all those who compete for the privatisation of a public project, provided that the employees, their numbers, and the jobs that they will occupy are specified in the submitted bid.

### Article 8

Bids that are not compliant with the conditions and specifications specified by the authority for each privatisation project shall be disqualified, and the privatisation project shall be awarded to the most economically viable bidder, and that is in the manner stated in the regulation.

### Article 9

The procedures for floating a privatisation project shall be cancelled in any of the following circumstances:

- (1) If a sole bid is submitted or if a single bid remains after the disqualification of other bids.
- (2) If all or a majority of bids include substantial reservations that are not compliant with the conditions and specifications of the project or if it is impossible to evaluate them technically and financially.
- (3) If negotiations with the bidders fail pursuant to the provisions of article 7 of this law.
- (4) If public interest mandates this.

In all cases, the cancellation shall be issued by a decision from the authority, and it shall be reasoned. It is not permitted for any bidder to claim any compensation because of this decision.

In exception to the foregoing, it is permitted to accept a sole bid in the circumstances and to the extent stated in the regulation.

### Article 10

The winning bidder of the privatisation of a public project shall establish an Omani joint-stock company to which all the tangible and intangible assets and

liabilities of the project shall be transferred. It shall also replace the project in regard to achieving its objectives as well as its rights and obligations. The capital of the company, its division into shares, and its initial public offering shall be in the manner stated in the regulation.

### Article 11

It is permitted for the board on the basis of a request by the competent body, or at its own initiative in coordination with the competent body, and after coordination with the Ministry of Finance and the approval of the Council of Ministers, to transform a public project, or part of it, to a joint-stock company wholly owned by the government for the purpose of improving the efficiency of managing and operating the public project, or in preparation for its privatisation in the manner stated in the regulation.

This company replaces the public project in regard to its rights and obligations.

The board shall undertake the procedures for establishing this company, and members of the board of directors shall be appointed from qualified and experienced individuals in accordance with the mechanism specified by the Council of Ministers.

The board of directors of the company shall submit to the board biannual reports including detailed statements of works it has done and procedures it has taken in preparing the company for privatisation. It shall abide by the decisions of the board that are necessary to complete the privatisation process.

#### Article 4

Public projects or companies owned wholly or partially by the government shall not be privatised except in the manner and to the extent stated in this law, and the privatisation of the public project or the companies shall be part of the privatisation programme.

Privatisation projects not included in the privatisation programme shall, prior to floating and announcement, be referred to the Council of Ministers for approval after their initial evaluation by the authority.

## Chapter Two Floating and Award Procedures

#### Article 5

The privatisation project shall be subject to the principles of transparency, publicity, equal opportunity, non-discrimination, and free competition. The regulation shall specify the rules and procedures relating to floating, award, submission of bids, opening of envelopes, documents and information that must be included in each envelope, financial guarantees, the statutory periods to respond to bidders, and other rules and procedures.

The authority shall undertake announcing and preparing for the competition for the privatisation project in the manner stated in the regulation.

#### Article 6

The privatisation project and company transformation projects shall be evaluated by independent consultants who satisfy the conditions for technical competency, good reputation, and international expertise, selected by the authority through procedures that take into consideration the principles of transparency, publicity, equal opportunity, non-discrimination, and free competition.

The regulation shall specify the criteria and standards for evaluation and the procedures that must be followed by the consultants, and the evaluation shall be approved by the authority.

#### Article 7

The authority may call for meetings with the winning bidder to negotiate with him certain issues relating to technical and financial conditions, and it shall not be permitted for the negotiation to cover any matter deemed by the invitation to bid as non-negotiable, or those for which the winning bidder made no reservations in the bid he submitted. It is also not permitted to undertake any modification to the technical and financial conditions on which the evaluation of the bid was based.

If the negotiations with the winning bidder fail, it is permitted for the authority to negotiate with other bidders in accordance with their ranking on the same basis referred to in the previous paragraph until a final agreement is reached with one of them, or else it shall reject them all.

In all cases, it is prohibited for the authority to renegotiate with a bidder with whom negotiations have failed in accordance with the provisions of this article.

**The Privatisation Law**  
**Chapter One**  
**Definitions and General Provisions**

**Article 1**

In the application of the provisions of this law, the following words and phrases shall have the meaning assigned to each of them, unless the context requires otherwise:

**Authority:**

The Public Authority for Privatisation and Partnership.

**Board:**

The board of directors of the authority.

**Competent body:**

Ministries, public authorities, public establishments, and other public legal persons concerned with the privatisation project.

**Privatisation programme:**

The plan prepared by the authority in accordance with this law, and which details the policies and objectives of privatisation projects, the mechanisms for their implementation, and the time periods relating to them.

**Public project:**

Government facilities and estates.

**Privatisation project:**

The public project or companies wholly or partially owned by the government, and which the Council of Ministers decides to transfer its ownership or administration - as the case may be - to a private person.

**Company transformation projects:**

The public project that the Council of Ministers decides to transform into a joint-stock company wholly owned by the government.

**Project company:**

The two companies stipulated in articles 10 and 11 of this law.

**Regulation:**

The executive regulation of this law.

**Article 2**

The provisions of this law apply to privatisation projects, company transformation projects, and consultancy contracts concluded in regard to them, and the provisions of the Tender Law shall not apply to them.

**Article 3**

Information and data relating to a privatisation project or programme, and company transformation projects shall enjoy absolute confidentiality. It is prohibited for all those who view them by virtue of their employment to disclose or divulge them.

**Royal Decree 51/2019**  
**Promulgating the Privatisation Law**

**We, Qaboos bin Said, the Sultan of Oman**

after perusal of the Basic Statute of the State promulgated by Royal Decree 101/96,  
and the Privatisation Law promulgated by Royal Decree 77/2004,  
and the Tender Law promulgated by Royal Decree 36/2008,  
and after presentation to Majlis Oman,  
and in pursuance of public interest,

**have decreed as follows**

**Article I**

The attached Privatisation Law shall apply.

**Article II**

The chairman of the board of directors of the Public Authority for Privatisation and Partnership shall issue the executive regulation of the attached law within a period not exceeding 1 (one) year from the date of its entry into force, as well as the decisions necessary for implementing its provisions, and until they are issued, the regulations and decisions in force shall continue to operate to the degree that they do not contradict with its provisions.

**Article III**

The Privatisation Law promulgated by Royal Decree 77/2004 is hereby repealed, as well as every provision contrary to this law or in conflict with its provisions.

**Article IV**

This decree shall be published in the Official Gazette and shall come into force on the day following the date of its publication.

**Issued on: 27 Shawwal 1440**

**Corresponding to: 1 July 2019**

**Qaboos bin Said**  
**Sultan of Oman**

**Article 21:**

The PAPP shall have an auditor licensed to exercise the professions of accounting and auditing appointed and remunerated by a Board decision. The PAPP works relating to the security and military entities shall be exempt from the audit undertaken by the State Audit Institution.

**Royal Decree  
No: 51/2019**

Promulgating the Privatisation Law



#### **Article 15:**

The CEO shall have all the competencies of a Unit Head pursuant to the laws applicable in the State Administrative Apparatus, particularly:

1. Implementing the PAPP general policy and Board decisions.
2. Managing the PAPP and supervising its employees.
3. Preparing the PAPP organizational structure and administrative subdivisions and determining their competencies in coordination with the competent bodies and presenting them to the Board.
4. Preparing the draft annual budget and closing account and presenting them to the Board.
5. Preparing the PAPP business plans and presenting them to the Board.
6. Preparing periodic reports and annual reports on the PAPP activities and presenting them to the Board.
7. Preparing the draft agreements and memorandum of understanding and presenting them to the Board.
8. Any other competencies as decided by the Board.

### **Chapter five**

#### **The PAPP Finance**

#### **Article 16:**

The PAPP shall have an independent budget it shall refer to the Ministry of Finance for approval. Its financial year shall start on 1 January and end on 31 December every year, except for the first financial year which shall start on the date this System comes into force if after the said date and end on 31 December of the same year.

#### **Article 17:**

The PAPP resources shall comprise the following:

1. The allocations of the PAPP in the general State budget.
2. The amounts collected by the PAPP against the services it provides.
3. The return on investment of the PAPP funds in bank deposits and other sources agreed with the Ministry of Finance.
4. Other resources as determined by the Board following the approval of the Council of Ministers.

#### **Article 18:**

The PAPP shall deposit its funds in one or more licensed banks in the Sultanate. It shall open such bank accounts pursuant to a decision from the CEO following coordination with the Ministry of Finance. The Board shall issue a decision on the rules and regulations for disbursement of these funds.

#### **Article 19:**

The PAPP shall be exempt from all taxes and charges without prejudice to the provisions of the Common Customs Law of the GCC States .

#### **Article 20:**

The PAPP shall own, manage and dispose of fixed and movable assets. Its funds shall be public funds and shall enjoy the benefits and rights of the Public Treasury funds as well as its priority over the debtors' funds. The PAPP may protect such funds according to the methods and procedures stipulated in the System for Collection of Taxes, Fees and Other Amounts Payable to the Units of the State Administrative Apparatus.

16. Approval of the grants and technical assistance following coordination with the competent bodies.

17. Determining the fees collected by the PAPP against its services following the approval of the Ministry of Finance.

18. Appointing a Board Secretary and determining his competencies.

19. Approval of the PAPP annual budget and closing account and forward the same to the Ministry of Finance for approval.

20. Forming specialized committees from among its members or others, and determining their competencies and modus operandi. However, the recommendations or decisions of such committees shall not apply unless approved by the Board.

21. Approval of the PAPP organizational structure, creating subdivisions and determining their competencies.

22. Concluding agreements and memorandum of understanding relating the PAPP competencies without prejudice to the laws and regulations applicable in the Sultanate.

23. Approval of the annual report on the PAPP activities and referring it to the Council of Ministers.

#### **Article 11:**

Without prejudice to the provisions of the Law for the Protection of Public Funds and Avoidance of Conflicts of Interest' (the "Anti-Corruption Law"), if the Chairperson and Directors have a direct or indirect interest in the contracts or agreements concluded by the PAPP, they should inform the Board accordingly and recuse themselves when the subject of the contract/agreement is under consideration. The provision of the previous paragraph shall apply if the Director,

their spouse or any of their relatives up to third degree are shareholders in the company contracted by the PAPP or a member on its Board of Directors.

Violation of the provisions of the first and second paragraph above shall invalidate the contract/agreement without prejudice to the accountability of the violator. In addition, the PAPP Chairperson, Directors and Employees shall not obtain any direct or indirect personal, financial or material benefit relating to the PAPP projects.

#### **Article 12:**

The PAPP Chairperson, Directors and employees shall not disclose the information they may access whether they are confidential per se or pursuant to instructions issued for that. Such prohibition shall survive the end of their membership or termination of their employment.

### **Chapter four**

#### **The CEO and his Competencies**

#### **Article 13:**

The PAPP shall have a Chief Executive Officer appointed by the Board on a contractual basis.

#### **Article 14:**

The CEO shall represent the PAPP before third parties and before the judiciary.

#### **Article 8:**

The Board shall convene upon an invitation from its Chairperson at least 4 (four) times per year. It may also convene whenever necessary. The Board meeting shall not be valid if not attended by the majority of its members, provided the Chairperson is present.

The Board shall adopt its decisions by the majority of votes of its members present. In the case of a tie, the Chairperson's side shall prevail.

The Board may invite any expert from among the representatives of the competent bodies or other experts to attend its meetings whenever it requires assistance without having the right to vote.

#### **Article 9:**

At its first meeting, the Board shall appoint, from among its members, a Deputy Chairperson to replace the Chairperson when absent or in case of any obstacle that may prevent the Chairperson from exercising his competencies.

#### **Article 10:**

The Board shall have all the powers required for the PAPP to undertake its competencies and achieve its objectives, particularly:

1. Development and follow-up on the implementation of the general policy of the PAPP for undertaking its competencies and achieving its objectives.
2. Approval of the strategic framework required to implement the partnership projects.
3. Setting the controls and criteria for the application and exemptions of Tawazun Programme. Exemptions shall be subject to a Board decision on a case-by-case basis.

4. Approval of the criteria and procedures required for approving the partnership projects.

5. Preparing the Privatisation Programme and studying the transformation-to-company projects in coordination with the Ministry of Finance before referral to the Council of Ministers for approval.

6. Approval of the floating and announcement of the partnership projects.

7. Approval of the documents for floating the partnership project and selecting the winning candidate.

8. Preparing the bidding invitations for the privatisation and partnership projects, initiating the tendering and negotiations procedures, conducting the evaluations of the privatisation and partnership projects, and supervising them in coordination with the competent body.

9. Selecting the best bidder for the implementation of the privatisation and partnership projects.

10. Approval of the partnership contracts and their amendments and termination.

11. Concluding the privatisation contracts following the approval of the Council of Ministers.

12. Approval of the ideas submitted by individuals concerning the partnership projects.

13. Approval of the PAPP administrative and financial regulations and governance policy.

14. Approval and publishing the guideline policies for implementing the partnership projects, including the guideline manual for such projects.

15. Contracting consultants to provide consultations for the privatisation, partnership and transformation-to-company projects.

5. Represent the Sultanate at regional and international conferences, seminars and forums related to the PAPP competencies.

**Second: Privatisation, partnership and transformation-to-company projects:**

1. Set the strategic framework and prepare the necessary plans and procedures required to select and implement the privatisation, partnership and transformation-to-company projects in line with the priorities of the national economy.

2. Raise the efficiency of exploiting and managing the economic resources and public utilities and expand the production base of the Sultanate.

3. Reduce the financial burden on the general State budget in financing the infrastructure and public utilities projects, develop them and raise their efficiency.

4. Provide technical support to the competent body during the implementation of the privatisation or partnership contracts.

5. Verify the performance of the privatisation, partnership and transformation-to-company projects, achievement of their set objectives, their timeframe, and define the aspects for improvement in coordination with the competent body.

6. Evaluate the impact resulting from the government transforming or transferring any of its assets or funds, or from any works or activities relating to the privatisation, partnership or transformation-to-company projects.

**Third: Tawazun Programme**

1. Work towards transferring skills, know-how and international best practices in all fields to the units of the State Administrative Apparatuses (civil, military and security), companies and individuals.

2. Support the production capacity of the military and security entities, promote their knowledge and transfer modern technologies to them.

3. Support the economic sectors selected by the Board as strategic sectors through the integration of modern technologies therein and amending their current technologies used.

4. Support and encourage the training and qualification of the Omani human capital in all civil, military and security sectors.

5. Enhance the local added value resulting from the contracts concluded as part of the implementation of Tawazun Programme.

6. Manage the negotiations on implementing Tawazun Programme with the contracted companies in parallel with the negotiations on the terms, conditions, technical specifications and prices conducted by the competent (civil, military and security) bodies, and in coordination with such bodies according to the controls determined by the Board.

**Chapter three**

**The Board and its Competencies**

**Article 7:**

A Board of Directors comprising 7 (seven) members, including the Chairperson, appointed by a decision from the Council of Ministers shall manage the PAPP and regulate its affairs.

## PAPP projects

The privatisation, partnership, transformation-to-company projects and Tawazun Programme.

## The law

The Privatisation Law or the Public Private Partnerships Law, as the case may be.

### Article 2:

The PAPP headquarters shall be in Muscat Governorate. The Board may establish branches in other governorates.

### Article 3:

The units of the State Administrative Apparatuses (civil, military and security) and the companies in which the government shareholding exceeds 50% (fifty percent) shall include in the contracts of infrastructure projects specified by the Board, and the military and security weapons and equipment supply contracts that exceed OMR 5,000,000 (five million Omani Rial), a clause stipulating the parties' commitment to the requirement of dealing with Tawazun Programme, while observing the controls and standards referred to in Article (10-3) herein.

Exempted from the provisions of this Article shall be the privatisation, partnership, and transformation-to- company projects.

### Article 4:

Exempted shall be the contracts concluded by the PAPP within the framework of implementing Tawazun from the provisions of the Royal Decree No. 48/76 concerning signing external and internal financial transactions.

## Chapter two PAPP Objectives and Responsibilities

### Article 5:

The PAPP aims to:

1. Encourage public-private partnership and expand the role of the private sector in investing in the PAPP projects.
2. Contribute to the development of the national economy, the enhancement of the local added value and the diversification of the income sources.
3. Contribute to the capacity building of Omani citizens and increasing their employment opportunities.
4. Contribute to increasing the market and competitive strength, and the development of the capital market.

### Article 6:

To achieve its objectives, the PAPP shall undertake the following competencies:

#### First: General Competencies

1. Execute the government policies geared to promote the national economy by implementing the PAPP projects.
2. Review and evaluate the PAPP projects periodically to maintain them, raise their value, and ensure their consistency with the State public policy.
3. Raise awareness of the importance of the PAPP projects, and develop the competencies and skill level of the human resources to advance these projects.
4. Conduct research and studies in the sectors and fields within which the PAPP projects are implemented.

## **The system for the Public Authority for Privatisation & Partnership**

### **Chapter one**

#### **Definitions and General Provisions**

##### **Article 1:**

In the application of the provisions of this System, the following terms shall have the respective meanings assigned to each unless the context requires otherwise:

##### **Authority/ (PAPP)**

The Public Authority for Privatisation and Partnership.

##### **Board**

The PAPP Board of Directors.

##### **Chairperson**

The Chair of the Board.

##### **Chief Executive Officer**

The PAPP Chief Executive Officer ("CEO").

##### **Competent Body**

The Ministries, Public Authorities, Public Establishments and other public legal entities involved with the privatisation or partnership project.

##### **Strategic Framework**

The medium- or long-term plan prepared by the PAPP defining the purposes, implementation methods, and priorities of the partnership projects.

##### **Public Project**

The government facilities and establishments.

##### **Privatisation Project**

The public project or the companies wholly or partially owned by the government, which the Council of Ministers decides to transfer the ownership or management thereof, as the case may be, to a private entity.

##### **Privatisation Programme**

The plan prepared by the PAPP pursuant to the provisions of the law detailing the policies and purposes of the privatisation projects, their implementation methods, and their timeframes.

##### **Partnership Project**

A project intended to perform public works or provide public services of economic or social importance consistent with the strategy and development plan of the Sultanate, or improve, develop, or raise the efficiency of an existing public service floated pursuant to the provisions of the law.

##### **Tawazun Programme**

A cooperative approach based on rewarding anticipated achievements applied between the parties within the contracts referred to in Article (3) of this System.

##### **Transformation-to-Company Projects**

The Public Project the Council of Ministers decides to transform into an Omani Joint-Stock Company wholly owned by the Government.

## **Royal Decree No: 54/2019**

### **Establishing the Public Authority for Privatisation & Partnership and promulgating its system**

**We, Qaboos bin Said, Sultan of Oman**

Having taken cognizance of the Basic Law of the State promulgated by the Royal Decree No. 101/96,

The System of the Public Authorities and Institutions promulgated by the Royal Decree No. 116/91,

The Royal Decree No. 9/2014 establishing the Omani Authority for Partnership for Development (OAPFD) and promulgating its system, and

For the exigencies of the public good

**Decreed the followings:**

#### **Article I**

A Public Authority named "The Public Authority for Privatisation and Partnership ('PAPP')" shall be established under the Council of Ministers and the provision of the enclosed System shall apply to it.

#### **Article II**

The Public Authority for Privatisation and Partnership shall have a legal personality and financial and administrative independence.

#### **Article III**

The assets and allocations of the Omani Authority for Partnership for Development (OAPFD) and the Department of Privatisation within the Directorate General of Investment at the Ministry of Finance shall accrue to the Public Authority for Privatisation and Partnership along with all the employees of both the said entities with the same financial grades and financial allocations.

#### **Article IV**

The Chairperson of the Public Authority for Privatisation and Partnership shall issue the bylaws and decisions required to implement the enclosed System.

#### **Article V**

The Royal Decree No. 9/2014 establishing the Omani Authority for Partnership for Development and promulgating its system shall stand as repealed along with whatever contradicts this Decree and the enclosed System, or contravenes their provisions.

#### **Article VI**

This Decree shall be published in the Official Gazette and come into force from its publication date.

**Issued on: 27 Shawwal 1440 AH**

**Corresponding to: 1 July 2019 CE**

**Qaboos bin Said  
Sultan of Oman**

**Royal Decree**

**No: 54/2019**

Establishing the Public Authority for Privatisation and  
Partnership and Promulgating its System





## Public Authority for Privatisation and Partnership

Royal Decrees